

عرض كتاب:

"دولة صغيرة في منطقة خطيرة"

تقدير استراتيجي للوضع البحريني

المؤلف: د. ميتشل بلفر

"Small State, Dangerous Region

A Strategic Assessment of Bahrain "

Mitchell Belfer, PhD

عدد الصفحات: 411

دار النشر: Metropolitan University Prague

عام النشر: 2014

الملخص:

يستهل الباحث دراسته بالتأكيد على ثبات البحرين وصمودها وحفاظها على إستقلاليتها في منطقة من أكثر المناطق خطورة في العالم وهو ما يشكل لغزاً غريباً في البيئة المحيطة امتد لأكثر من ثلاثة قرون من النزاعات المستمرة في الخليج العربي. ويرجع صعوبة اللغز إلى حجم الدولة الصغير بالمقارنة بحجم قوى طموحة خارجية مجاورة، لطالما كانت أعينها على البحرين ناظرة، باعتبار الأخيرة بؤرة استراتيجية لامتداد الهيمنة السياسية على المنطقة بأسرها.

غير أنه وفي مقابل هذا التساؤل حول كيفية تمكن البحرين من المحافظة على بقائها في المنطقة، تتجلى الأسباب واضحة وراء المطامع الدولية في الخليج العربي عموماً، وفي البحرين بصفة خاصة. إذ تنبع هذه الأهمية من المخزون الأحفوري الهائل في منطقة الخليج، وإن كانت محدودة في البحرين تحديداً، وموقعها المثالي من الناحية الجيوسياسية بالنسبة للأطراف الساعية لإبراز نفوذ إقليمي على التجارة النفطية.

وعليه فإن كلا العاملين المشار إليهما أعلاه على حد تعبير الكاتب شكلاً إضافياً لدورها في المنطقة، باعتبار إقليمها أداة لإظهار قوة دول معينة على حساب دول أخرى. وهو ما تجلى في الأسطول الخامس الأمريكي في البحرين، ودوره في حفظ الأمن في منطقة الخليج عموماً وفي مواجهة إيران خصوصاً، التي تزعم أن البحرين ما هي إلا المقاطعة الرابعة عشر للجمهورية الإيرانية. وفي كلتا الحالتين، فإن البحرين ينظر إليها لا باعتبارها كيان مستقل، وإنما لقيمتها الأدائية ودورها الوظيفي.

ويشار إلى أن أية دراسة عن كذب للحالة البحرينية لابد لها أن تتعدى هذه النظرة الأدائية الوظيفية للدولة، والاستعاضة عنها بتفحص لتجربتها الفريدة في تشكيل الدولة على هذا الأرخيل العربي، فالبحرين دولة ذات كيان وطني تمكنت من أن تخطو خطوات صحيحة في الأوقات المناسبة بما حفظ للدولة سيادتها وسلامة أراضيها. وتبعاً لذلك، يمكن للبحرين أن تقدم دروس مناسبة، كنظيراتها من الدول الصغيرة الأخرى، لأولئك الذين يواجهون تحديات مثيلة في مناطق خطرة أخرى في العالم.

لقد أخذت هذه الدراسة بعين الاعتبار الإمكانيات الوطنية للمملكة من حيث عدد سكانها البالغ 1.2 مليون نسمة، واقتصادها المتطور المتنوع، والقوة الدفاعية المتطورة دائماً، ومجتمعها المدني النشط، بالإضافة إلى وجود مجموعة من المؤسسات السياسية الفعالة. فالبحرين وإن كان موقعها الجغرافي يضعها في منطقة تعد من أكثر المناطق الغير مستقرة في العالم والمعرضة للصراعات والنزاعات بصفة مستمرة، والتي غالباً ما تتوغل فيها قوى دولية ومحلية على حد سواء بما يجعل الصغر النسبي في مساحة البحرين وعدد سكانها أكثر بروزاً، إلا أنها ليست دولة تابعة مطلقاً أو رهينة إقليمية، إذ بإستطاعتها أن تحدد مصير مستقبلها السياسي، الذي يقتضي الحفاظ على سياسة خارجية شاملة وإستراتيجيات تحالفية بعيدة النظر نظراً لكون البحرين دولة تعتمد اعتماداً كبيراً على التحالفات.

ويعتقد الكاتب أن بقاء البحرين هو من أجل رفاهية جميع مواطنيها، فبقاءها وإستقرارها كانا رغم هذه الاضطرابات الشعبية التي إندلعت في العامين الأخيرين. من قبل جماعات سياسية تعتقد في نفسها الثورية ولكن الكاتب يرى إنها ليست كذلك. فهي لا تسعى لتحقيق تغيير وإصلاح في النظام السياسي في البلاد، بل بالعكس من ذلك تماماً، فسلسلة مظاهرات 2011-2013م التي تصدرها في معظمها مواطنون من الطائفة الشيعية، هي مثال واضح للتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية البحرينية. وتتماماً كما حدث في المحاولات السابقة للتأثير على استقرار الدولة البحرينية، فإن الأحداث الأخيرة تشكل فصلاً جديداً في البحوث والدراسات الغنية حول الأساليب التي من خلالها تسعى الدول القوية لهيمنة على الدول الصغيرة والضعيفة نسبياً.

وبالنظر إلى هذا التقييم، فإنه من المذهل أن نشهد هذا النفاق الدولي حول البحرين، فالسياسات التي تبنتها هذه الدولة تتركز جميعها على مبدأ الحفاظ على الكيان الوطني من أجل مواجهة التحديات التي تفرضها إيران، والتي إزدادت درجة حدتها منذ العام 2011م. ففي السابق، إعتبرت البحرين مثالا حياً للمملكة الإصلاحية، بشهادة كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ليس فقط من أجل قيمتها الأدائية الوظيفية للمصالح الإقليمية للسابقين، بل لأن البحرين فعلاً كانت ولا تزال دولة تقدمية.

فهؤلاء الداعمين للبحرين لم يتوانوا عن التخلي عنها والانضمام إلى الداعمين للمخربين الذي يستهدفون قوات الأمن البحرينية من جهة وللادعاءات بوجود تجاوزات من جانب الحكومة ومن جانب المواطنين من الطرف الاخر غير الشيعي والحكومة من جهة أخرى والإدعاء على هذه الأخيرة بوجود ممارسات قمعية مزعومة، وذلك حتى يترك لهؤلاء الفرصة للدعاية لأكاذيبهم بوجود نزعات طائفية في البلاد، هذه الدول تحاول أن تخفي أهدافها الحقيقية من الاصطفاة مع قوى العنف طمعاً لتقديم أفضل إتفاق جيو- إستراتيجي بالنسبة لهم. في المستقبل في حالة إن نجحت مخططاتهم.

ولا شك أن هذه القوى الداعمة لجماعات العنف تقف وراء سياسات التخلي عن الحكومة البحرينية هذه من قبل عدد كبير من صناع القرار الأوروبيون والأمريكيون والتي يفسرها الكاتب اعتبارها ترجع إلى قدر من الجبن والخنوع تجاه الطرف الإيراني، الذي يعتبره الكاتب المهندس الأساسي لحالة العنف التي تشهدها البلاد من حين لأخر منذ عقود في البحرين ومنطقة الخليج العربي عموماً، والذي في حد ذاته لا يعتبر أمراً خافياً على المجتمع الدولي وإن كانت الأخيرة تتحاشى الاعتراف بهذه الحقيقة علناً لأسباب عديدة، نذكر منها أبرزها وهي:

1. الفراغ القيادي على المستوى الدولي، وتحديدأ ضعف الطرف الأمريكي بسبب الصدمات الناتجة عن السنوات الاثني عشر السابقة من الإرهاب والغزوات الفاشلة، وما تولد عنها من شعور إنهزامي في الولايات المتحدة، والتي تمخض عنها انتقال هذا الحس الإنهزامي إلى المستوى الدولي، بما فيه المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة.

2. الافتراض بأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي في واقع الأمر قوة إقليمية مهيمنة، فالقوة النووية الإيرانية وقدراتها الصاروخية المتطورة جعلت مسألة التصدي لها مسألة حساسة جداً، وبالتالي نتج عن ذلك عدم قدرة المجتمع الدولي والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها على كبح جماح إيران بصورة حازمة ومناسبة. وبالتالي يمكن قراءة الاضطرابات الحاصلة على الحدود الإيرانية باعتبارها جزءاً من عملية إعادة موازين القوة في المنطقة، أي أنها في حد ذاتها ليست أعراضاً لعدم اتزانها.

3. انطلاقاً من منطق نظرية توازن القوى، قد يرجع غياب الاستجابة الدولية من أجل التصدي للمساعي الإيرانية التوسعية الإقليمية إلى المكانة المحورية للأخيرة ضمن منظومة العلاقات الدولية، نظراً لما تلعبه من دور مركزي في مسألة توازن القوى التي غلب عليها عدم الاتزان منذ انسحاب الولايات المتحدة التدريجي عن دورها القيادي في الساحة الدولية. وترى هذه الفرضية إيران كأحد الأطراف في اللعبة الجيو-سياسية مثلها كمثل الولايات المتحدة وحلف الناتو والصين وروسيا. وبالتالي فإن الضغط على إيران قد يؤدي إلى سقوط قطع الدومينو الواحدة تلو الأخرى ووقوع نزاع دولي لا يحمد عقباه، كون إيران دولة حليفة لكل من الصين وروسيا.

ويرى المؤلف أنه في أغلب الظن لا يمكن أن يعزى النهج اللين الذي يتبناه المجتمع الدولي إزاء التجاوزات الإيرانية في المنطقة وسعيها المتواصل لإشعال نار الصراعات والتناحر في المنطقة إلى فرضية واحدة دون غيرها، ولكن قد يكون تبني هذا النهج نتيجة لتمازج وتداخل جميع هذه الفرضيات الثلاثة.

الفصل التمهيدي

ويبدأ الكتاب بفصل تمهيدي يعرض فيه وصفاً موجزاً لتاريخ البحرين المعاصر، تحديداً في السنوات التالية للإمبراطورية الصفوية الإيرانية ووصولاً إلى القرن الحادي والعشرين، كما يتطرق إلى التطورات الداخلية والخارجية التي واجهتها البلاد في تلك الحقبة الزمنية. ويشكل هذا الفصل اللبنة وحجر الأساس للفصول اللاحقة له، كونه يقدم شرحاً وافياً للظروف الإقليمية والدولية الفريدة التي واجهتها البحرين، وما زالت. ويرى عملية تقفي الآثار التاريخية هذه من شأنها أن تزود القارئ والمهتمين بتفسير منطقي للقرارات والسياسات المحلية والخارجية التي تنتهجها البحرين، باعتبارها انعكاساً للسياق الجيو-سياسي والوطني المحدد المعالم لهذه الدولة.

الفصل الأول

ثم يعرف الكاتب في الفصل الأول بعض المفاهيم النظرية المتصلة بالامن، وتصورات العوامل المهددة، ونقاط الضعف، وفرص التحالفات المحلية والإقليمية والدولية، ومستويات القوة المتوفرة للدول الصغيرة عموماً، مع التركيز بصفة خاصة على الدول الواقعة في مناطق وأقاليم خطرة.

الفصل الثاني

أما الفصل الثاني فيبدأ بتعريف مفهوم "القمم الثنائية"، والدول الصغيرة والمناطق الخطرة، ومن ثم يطرح فرضيتين أساسيتين هما:

1. أن عمليات صنع القرار في الدول الصغيرة تختلف جذرياً عن نظيراتها في الكيانات السياسية الأكبر.
2. أن المناطق والأقاليم الخطرة في العالم تتمخض عنها سلسلة من نقاط الضعف التي تظهر واضحة وضوحاً شديداً في الدول الصغيرة مقارنة بالدول الأكبر حجماً.

إضافة إلى ما سبق، يحاول هذا الفصل أن يمزج أكبر عدد من المناهج السائدة فيما يتعلق بالعلاقات الدولية، كدراسات إلمان Elman في موضوع الدول الصغيرة وتنظيره المبتكر المبني على إشكالية الأمن المزدوجة double security dilemma ونظرية الانغماس الاستراتيجي strategic indulgence للقوى العظمى. ويبين هذا الفصل بشكل واضح فكرة أن البحرين هي فعلاً دولة صغيرة في منطقة خطرة ويقدم سلسلة من الأدوات النظرية لدعم هذه الحجج والفرضيات.

وما إن ينتهي الفصل من عرض الإطار النظري على نحو مناسب، تتحول الدراسة إلى عرض مجموعة من التحديات التي تواجه البحرين اليوم. ففي الجزء الثاني من هذا الفصل، يتم تناول العوامل والأسباب المشكلة لتصور هذه الدولة للتهديدات المحيطة بها، والوسائل التي كرسها البحرين للتغلب على التحديات الأمنية التي تواجهها. وتستخدم هذه الجزئية مجموعة واسعة ومتنوعة من البيانات والمعلومات الإمبريقية

والتي تم تجميعها من خلال المقابلات المباشرة مع مجموعة من صناع القرار البحرينيين، وأعضاء من المجتمع المدني البحريني، وشخص منتمية لمجموعات المعارضة البحرينية، بالإضافة إلى الاستعانة بمصادر ثانوية وأدبيات ودراسات علمية محكمة. إن التحليل في هذا الجزء تحديداً يركز بشكل كبير على التحديات المتعلقة بتدخلات خارجية مباشرة أو غير مباشرة محتملة في الشؤون البحرينية، والصراعات الإقليمية المحتملة – التي تضم حلفاء البحرين أو غيرهم، وأخيراً تسليط الضوء على احتمالات تخلي حلفاء الدولة. وينتهي الفصل الثاني بالملاحظات التالية:

1. لا شك أن البحرين ستجد نفسها في مواجهة إشكالية الأمن المزدوجة بصفة مستمرة، نظراً لموقعها الجغرافي وحجم وقواعد القوة في البلاد، وإصرار إيران على الهيمنة على البحرين ووضعها تحت مظلة سلطتها الإدارية بالقضاء على حكم آل خليفة والملكية الدستورية وإقامة دولة دينية لتحل محل الأخيرة. وقد كان هذا التهديد جزءاً من الثقافة السياسية البحرينية للقرنين الماضيين ومن المرجح أن يستمر هذا التهديد في تشكيلها في المستقبل القريب والبعيد. ويشار إلى أن مواجهة هذه الإشكالية قد كلفت البحرين طاقات كبيرة للحد من أثرها بدعم من حلفائها الدوليين، والذين تم انتقائهم والمحافظة عليهم من قبل القيادة الوطنية الحكيمة.

2. إن السؤال المحوري في هذه الحالة هو متى ستنشأ حالة شبيهة بما شهدتها البحرين في السنوات الأخيرة؟ إن التاريخ قد علم البحرين أن نظام القوة في الخليج العربي يعتمد على حجم الأقطار والتي لا تتمتع بها الدولة. وفي المقابل، فرضت على الدولة تحمل سلسلة من التدخلات ومحاولات الغزو المتكررة من قبل الدولة الفارسية ووريثتها إيران منذ إنشاء الأخيرة. وبما أن البحرين لا نية لها في التحول إلى دولة معادية ولا تتشارك مع دول أخرى في المنطقة في الحس الوطني المفرط، فإن الآليات الأمنية الوحيدة التي تملكها هذه الدولة الصغيرة تتمثل في الحفاظ على النظام الأمني الحالي للمضفة الغربية من الخليج العربي ضمن منظومة مجلس التعاون الخليجي تحت قيادة سياسية واستراتيجية سعودية.

3. ويتمثل خيار البحرين الوحيد للخروج من هذه المعضلة في التماسك الوطني إلى جانب القرارات الحكيمة لقيادتها في الحد من الاعتماد على الحلفاء، في مقابل التقليل قدر الإمكان من تأثير

الخصوم، من خلال تبني استراتيجيات تحالفية داخلية وخارجية. وعلى الرغم من إمكانية تمخض إشكاليات أمنية باتباع أي من هذين النهجين، إلا أنه هنالك خيارات ثمينة قليلة للغاية.

4. لقد تولدت عن الشئون الدولية لدولة البحرين إشكالية أمنية مزدوجة، وذلك من خلال دمج الوضع الداخلي والخارجي، إذ أنه لا خطوط فاصلة واضحة بين الشئون الداخلية والخارجية للبحرين كونهما مرتبطين ارتباطاً شديداً ببعضهما البعض، كما هو الحال بالنسبة للدول الصغير التي توجد في مناطق خطرة.

الفصل الثالث

أما الفصل الثالث فيخصصه الكاتب لتناول التحديات الحالية للبحرين ويعددتها في خمسة تحديات هي :

1. التحدي الطائفي
2. تزايد التدخلات الخارجية من جانب إيران
3. تزايد احتمالات تهديد دول كبرى لدول في المنطقة وتأثير ذلك على السيادة البحرينية
4. تزايد عمليات سباق التسلح في المنطقة وما لذلك من تأثير على الاستقرار
5. تزايد أدوار الفاعلين الدوليين والاقليميين في المنطقة .

ويرى الكاتب أنه رغم ابتعاد معظم هذه المشاكل عن الحالة الطبيعية للبحرين إلا أنها قد تجرّها إلى ساحة صراع قد لا ينتهي. ومن أجل تجنب هذا الوضع المضطرب فمن الأهمية أن تدرك البحرين أن هناك ارتباط ما بين التوتر الداخلي والعلاقة مع إيران فكلاهما من وجهة نظر الكاتب متصلين ببعضهما البعض. ومن الأهمية التعامل مع الأمرين طبقاً لقاعدة المساومة المزدوجة. ولكن هذا لا يعني أبداً التفريط في بعض المبادئ مثل أنه لا يجوز التفريط في السيادة الوطنية البحرينية لصالح إيران كما لا يجب أبداً من وجهة نظر الكاتب التنازل لأي جماعات غير شرعية تتخذ من العنف سلوكاً لها.

ومع ذلك فإن الكاتب يرى في جمعية الوفاق منبراً من الممكن التفاوض معه والوصول إلى حل بشرط أن تتوقف عن دعواتها المبطنة للعنف وأن تعلن عن أنها معارضة سلمية تتخذ من الاسلوب الديمقراطي سلوكاً لها في التعامل مع السلطة الحالية في مملكة البحرين.

أما عن إيران فمن اجل تجنب خطرها فيقتراح أن تدخل البحرين في تحالف مع دولة كبيرة وذكر الولايات المتحدة تحديداً حيث رأى أنه من الأهمية أن تدخل البحرين في تحالف معها بشرط أن لا يمس ذلك السيادة الوطنية البحرينية. وهو ما يستلزم معه وجود إتصالات واضحة وشفافة بين البلدين مع تجنب التأثيرات السلبية لهذه الإتصالات على شكل الحكومة البحرينية. وضرب مثلاً بذات السلوك بجمهورية ايسلندا أثناء الحرب العالمية الثانية عندما تحالفت مع بريطانيا والولايات المتحدة ضد الهجوم النازي.

ويستعرض الكاتب بعد ذلك العلاقة مع إيران وبعض جماعات العنف في البحرين ويحدد أهم جماعات العنف في حزب الله البحريني والذي يرى أنه حزب يتبع مباشرة فيلق القدس في إيران وهو صورة أخرى من حزب الله اللبناني وهو ينتهج العنف سبباً له. ويقدم الكاتب العديد من الأدلة التي تثبت تلك العلاقة بين (MWHB) وحزب الله اللبناني وفيلق القدس في إيران وكيف أن هذه الجماعة استطاعت تدريب العديد من الأفراد من بينهم أطفال على أعمال العنف وإستهداف منازل أهل السنة وقوات الأمن والشيعية المتعاملين مع النظام السياسي بالإضافة إلى الأجانب. ومع ذلك فإن الكاتب يعتقد أن الجماعات الأخرى التي تنتهج من العنف وسيلة لها مثل (SDB) و (IRGC) لم يتضح علاقتها المباشرة مع إيران وان كانت تشترك مع (MWHB) في تكتيكات العنف المتبعه في البحرين.

بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الجماعات تشترك في الهدف وهو إقامة دولة دينية شيعية على غرار النموذج الإيراني. من خلال استراتيجية تقوم على ثلاثة أركان الأولى هو نزع الشرعية عن النظام الحاكم والثانية هي استخدام الارهاب كوسيلة للتأثير على الحكومة. والركن الثالث هو إحداث خسائر اقتصادية تعطل عمل الحكومة عن انجاز مشاريعها. وهم ينفذون تلك الإستراتيجية لتحقيق هدفهم من خلال ثمانية تكتيكات محددة وهي:

1. الضرب ثم الهروب
2. الدعاية لأي ضحية تقع من صفوفهم نتيجة العنف الذي يستخدموه ضد الشرطة بإعتبار هذه الضحية شهيد برئ على حد قولهم
3. صناعة أسلحة سريعة التأثير وبدائية الصنع
4. إشعال اطارات السيارات
5. تفخيخ السيارات
6. مهاجمة الاجانب
7. تفخيخ الكمائن
8. إستثارة غضب الناس من خلال وسائل الاعلام

ثم يتطرق الكاتب بعد ذلك إلى أحداث دوار مجلس التعاون الخليجي وقد شرح لماذا فضل المتظاهرون إختيار هذا المكان حيث أنهم بسيطرتهم على هذا الدوار فقد استطاعوا السيطرة على قلب الدولة الاقتصادي كما أن هذا الدوار قريب من مناطق تركز الشيعة. ثم يشرح بعد ذلك استعانة الحكومة في مملكة البحرين بقوات درع الجزيرة والتي يرى أنها لم تتدخل في أي عمليات فض مظاهرات وإقتصر دورها فقط على تأمين المناطق الحيوية فقط. ويفند الكاتب موقف الحكومة بأنها لجأت إلى خيار فض المظاهرات بعد ما تأكد لها استحالة تنفيذ بعض مطالب المتظاهرين، كما أن قادة التظاهرات رفضوا التعاون مع المبادرات الحكومية وكان أهمها مبادرة ولي العهد ذات النقاط السبعة بل إمتدت تظاهراتهم إلى أماكن حساسة أخرى في المملكة وصارت قوات الشرطة هدفاً للإعتداءات على المتظاهرين.

ويرى الكاتب ان تدخل قوات درع الجزيرة كان يهدف في المقام الاول إلى إرسال إشارة إلى إيران بأن أي تفكير في التدخل في الشأن البحريني سوف يكون غير مسموح به. ويستعرض الكاتب بعد ذلك نماذج من التدخلات الإيرانية في منطقة الخليج سواء في مملكة البحرين وإعتبارها محافظة إيرانية أو في دولة الامارات العربية المتحدة من خلال إحتلال ثلاث جزر تتبعها والأمر في رأي الكاتب لم يختلف من دولة الشاه إلى دولة الخميني

ولم يكتف الكاتب بهذا الإستعراض للتدخلات والإطماع الإيرانية في منطقة الخليج عموماً وفي البحرين خصوصاً بل خصص جزء كبير من كتابه عن استعراض تاريخ التدخلات الإيرانية وإدعاءاتها في تبعية البحرين لها بل أنه عاد إلى حوالي اربعمئة سنة قبل تأسيس دولة البحرين. مستدلاً على ذلك بالعديد من الأحاديث والتصريحات لمسئولين إيران بين تثبت اطماعهم تلك في المملكة.

ثم يبحث الكاتب عن تأثير إمتلاك إيران لإسلحة نووية على أمن الخليج عموماً وعلى البحرين خصوصاً وأثر ذلك على توازن القوى في المنطقة حيث أنه في حالة امتلاكها لتلك الأسلحة فإنها تستطيع أن تفرض هيمنتها الإقتصادية على المنطقة أو هيمنتها العسكرية خاصةً في ضوء عدم إمتلاك لأي دولة في المنطقة لهذا السلاح بإستثناء باكستان التي تبعد كثيراً عن إيران ودول الخليج. وهو السلاح الذي قد يشكل معضلة بالنسبة لدول الخليج، في حالة تمكن إيران من امتلاكه.

وينصح الكاتب البحرين بإقامة علاقة تحالف مع كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فهما يستطيعا أن يضمنا أمن البحرين دون أية تدخلات في شئونها الداخلية. ثم يطرح الكاتب سيناريوهات لمستقبل الصراع في المنطقة وهي:

السيناريو الاول: الصدام المسلح بين الولايات المتحدة وإيران

ويقوم على فكرة الصدام المسلح بين الولايات المتحدة وإيران على خلفية الاطماع الإيرانية وسعيها لإمتلاك أسلحة نووية. ويرجع الكاتب هذا الصدام إلى أسباب معينة: الأول هو امكانية إغلاق إيران لبحر قزوين والسبب الثاني هو إمكانية إمتلاك إيران للأسلحة النووية أما السبب الثالث فهو قيام إيران بعمل عسكري ضد أهداف إمركية في المنطقة. وهو الأمر الذي قد يؤثر على البحرين - إن حدث - من خلال قيام إيران إما بدعم الحركات شبه المسلحة في البحرين للقيام بعمليات ضد المدنيين وقوات الشرطة والقواعد الامريكية في المملكة. أو أن تقوم بضرب أهداف حيوية في البحرين أو حتى احتلالها أو قصفها من خلال البحر.

ولكن الكاتب يرى أنه في الحرب مع إيران وخاصة أن النصر عليها مضمون لصالح الولايات المتحدة فوائد عديدة الأول أن سيظهر للولايات المتحدة والبحرين القوى الموالية لإيران داخل البحرين وهو الأمر الذي سيسهل عملية التصفية بين الجماعات الوطنية والجماعات العميلة لإيران مثل حزب الله، الإيجابية الثانية للحرب إنه سيقوي من موقف حكومة البحرين التفاوضي مع حركات المعارضة بإعتبار أن هذه الحرب سوف تفقدهم أهم داعم لهم، النتيجة الثالثة أن هذه الحرب ستضع حداً لأي تدخلات إيرانية في البحرين والنتيجة الرابعة أنها سوف تبرز وتعزز العلاقات الامريكية البحرينية بإعتبار أن البحرين ستصبح أكثر إندماجاً مع التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة.

السيناريو الثاني : إيران والسعودية ومجلس التعاون الخليجي

الخلافات بين السعودية وإيران أكثر من أن تحصى من وجهة نظر الكاتب والخلاف الأساسي هو ايدلوجي في الأساس فالسعودية هي دولة سنية سلفية وإيران هي دولة شيعية وهي الدولة الدينية الشيعية الوحيدة في العالم. ومنذ إندلاع الثورة الإيرانية والخلافات السعودية الإيرانية تتصاعد وتتشابك في أكثر من ملف فهناك ملف التدخلات الإيرانية في دول الخليج وهناك الأوضاع في اليمن وفي لبنان وسوريا وفلسطين ومضيق هرمز وهي جميعها خلافات قد تؤدي الى انفجار نزاع مسلح أو اقتصادي بينهم مع الوضع في الإعتبار أن الكاتب لم يفرق بين السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي. ويرى الكاتب أن هذا السيناريو سيضع البحرين أيضاً أمام فوهة المدفع بإعتبار أنها ستكون هدفاً سهلاً لإيران سواء من خلال استخدام إيران لعمالها داخل البحرين أو من خلال التدخل المباشر.

الفصل الرابع

ثم ينتقل الكاتب بعد ذلك إلى الفصل الرابع حيث يتناول التحالف الأمريكي البريطاني – البحريني فيستعرض تاريخ هذا التحالف منذ الحرب العالمية الثانية وما بعدها. ثم يحلل بعد ذلك المصالح الامريكية في المنطقة في الفترة الحالية بداية من فترة الحرب العراقية الإيرانية حيث يرى أن إيران شكلت في تلك الفترة خطراً على البحرين ودول خليجية أخرى بإعتبار أن البحرين من الدول التي دعمت صدام حسين في حربه معها، إلا أن الأمور تطورت إلى قيامها ببعض الأعمال العنيفة ضد الولايات المتحدة سواء في الخليج أو في قواعدها

العسكرية في منطقة الخبر ، وهو ما نتج عنه زيادة الأوضاع توترا في المنطقة وأدى بالولايات المتحدة بدعم البحرين بصواريخ ستينجر حتى يكون لديها القدرة في الدفاع عن نفسها في حالة وجود أي هجوم إيراني.

ويرى الكاتب إن تلك العلاقة استمرت على قوتها رغم إنتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي بإعتبار ان علاقات أميركا مع دول الخليج تقوم على ركنين أساسيين الأول هو النفط والثاني هو الموقع والتي قد تشكل إيران تهديداً لهذه المصالح في حالة هجومها على أي دولة في المنطقة ومنها البحرين.

أما المرحلة الأخرى التي مرت بها علاقة الولايات المتحدة بمنطقة الخليج فهي مرحلة ما بعد 11 سبتمبر في اطار ما عرف بالحرب على الإرهاب وهنا ساهمت البحرين ودول خليجية أخرى مع الولايات المتحدة ضد الإرهاب خاصة في العراق وإيران وأفغانستان. وهو ما شكل أيضا مصلحة للطرف البحريني ساعد في منع تغلغل التدخلات الإيرانية في شئونها الداخلية .

وفي المرحلة الثالثة وعرفها الكاتب مرحلة الربيع العربي تلاحظ ان إدارة أوباما وهي حريصة على مصالحها مع مملكة البحرين إلا أنها قامت بفتح حوار مع السيد علي سلمان رئيس كتلة الوفاق. ولكن يظل وجود الاسطول الخامس الأمريكي جعل من العلاقات الأمريكية البحرينية عامل مهم وحيوي للمصالح المشتركة بين البلدين.

فإدارة أوباما لديها بعض التحفظات على علاقتها بمملكة البحرين وخاصة في الجزء المتعلق بحكامها وتشجيع جماعات الوفاق والجماعات المعارضة الأخرى كما أنها تسعى إلى فتح علاقات طيبة مع إيران وترى إدارة أوباما إن علاقتها مع السعودية كافية ولا تستدعي الإهتمام بالبحرين بالشكل السابق.

ويرى الكاتب أن الموقف الأمريكي من البحرين يستند فقط إلى تقارير أمنية مستقاه من وكالة المخابرات المركزية الامريكية ويرى الكاتب ان الديمقراطية التي تنتقد وضعيتها الولايات المتحدة في البحرين لا تقتصر

فقط على الانتخابات كما يدعوا بل أن الديمقراطية تشمل أيضا قيم حرية التعبير والمسئولية الاجتماعية وهي أمور متوافرة بوضوح في مملكة البحرين. كما يجب على الولايات المتحدة أن تدرك ان مصالحها مع البحرين هي ضمانة ضد الإرهاب في المنطقة وجماعات العنف بالإضافة إلى إيران وتهديدها للمصالح الحيوية في دول الخليج ومضيق هرمز ومخاطر امتلاكها للسلاح النووي. ويطالب الكاتب الولايات المتحدة بضرورة مراجعة سياستها تجاه البحرين حتى تضمن أمنها وأمن المنطقة وبالتالي أمن المصالح الأمريكية .

الفصل الخامس

أما الفصل الخامس فيطالب فيه الكاتب بضرورة إيجاد نظام أمني إقليمي من خلال مجلس التعاون الخليجي يضمن من خلاله أمن دوله وخاصة الصغيرة منها ضد المحاولات الإيرانية للتدخل في شئونها.

الفصل السادس

ويخصص المؤلف الفصل السادس للحديث عن الأوضاع الداخلية في البحرين ويستعرض التقدم الذي حدث في البلاد سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو حتى الثقافي.

ويختتم الكاتب دراسته بالقول إن سبب نجاح البحرين يكمن في قيادتها التي استطاعت تحقيق معدلات تقدم كبيرة بفضل حكمتهم وقدراتهم على تحسس آراء الناس ولكن هذا لا يعني أنهم لا يخطئون ولكنهم أيضا لديهم القدرة على إصلاح الخطأ بمجرد وقوعه. وذلك راجع إلى حساسيتهم الشديدة تجاه أي شيء طائفي أو يتعلق بالهوية الدينية. ووضع الشعب في موقع المسئولية وتحقيق التوازن بين حقوقه وواجباته. والإيمان بالترابط القدري بين الماضي والحاضر والمستقبل.

ويؤكد الكاتب أن القيادة البحرينية استطاعت أن تنهض بشعبها وتجعل من مملكة البحرين ليس موقعا جغرافيا فقط ولكنها فكرة تحض على التسامح والتلاقي بين الشرق والغرب مما يجعل البحرين هذه الدولة الصغيرة هي الباقية بحكمة قادتها وإيران هي التي ستتغير عندما يتغير قادتها.